لبنان في المركز ما قبل الأخير إقليمياً
في مؤشّر الجاهزيّة للتحوُّل في الطاقة للعام 2023

أصدر المنتدى الإقتصادي العالمي بالتعاون مع مؤسّسة أكسنتور نسخة العام 2023 من مؤشّر الجاهزيّة للتحوّل في الطاقة «تشجيع التحوّل الفعّال في الطاقة» والذي يهدف إلى قياس أداء أنظمة الطاقة والجاهزيّة للتحوّل في الطاقة في 180 بلداً حول العالم.

وقد علّق التقرير بأنّه خلال العقد الأخير تحسّن مؤشّر التحوّل في الطاقة بنسبة 10 % على صعيد عالمي وذلك نتيجة تطوّر مؤشّر الجاهزيّة للتحوّل بنسبة 19 %، وإرتفاع مؤشّر أداء أنظمة الطاقة بنسبة 6 %. إلّا أنّ التقرير أشار إلى أنّ هذا النموّ قد تباطأ خلال السنوات الثلاث الأخيرة نتيجة الصدمات الجيوسياسيّة والصحيّة والإقتصاديّة المتكرّرة، والتي أثّرت بشكل أكبر على البلدان ذات الدخل المنخفض، مشدّداً على ضرورة الإسراع في التحوّل نحو الطاقة المستدامة.

أمّا عن التصنيف، فقد إحتلّت الدول الإسكاندينيفيّة، المراكز الأربعة الأولى في مؤشّر العام 2023 مع حلول السويد في المرتبة الأولى بنتيجة 78.5 مقسّمة على نتيجة 81.0 لأداء نظام الطاقة و74.8 للجاهزيّة للتحوّل، مسجّلة بذلك تقدّماً بـ 6.47 نقطة مقارنة بالعام 2014.

وقد جاءت الدنمارك في المرتبة الثانية بنتيجة 76.1 (نتيجة 73.7 لأداء نظام الطاقة و79.8 للجاهزيّة للتحوّل وتحسّن بـ 3.68 نقطة مقارنةً بالعام 2014) تبعتها كلّ من النرويج بنتيجة 73.7 (نتيجة 77.3 لأداء نظام الطاقة و68.3 للجاهزيّة للتحوّل وتحسّن بـ 2.99 نقطة مقارنةً بالعام 2014) وفنلندا بنتيجة 72.8 (نتيجة 68.9 لأداء نظام الطاقة و78.6 للجاهزيّة للتحوّل وتحسّن بـ 9.70 نقطة مقارنةً بالعام 2014).

وقد برزت سويسرا كالدولة غير الإسكاندينيفيّة الوحيدة ضمن أفضل 5 دول بنتيجة 72.4 (نتيجة 75.7 لأداء نظام الطاقة و67.4 للجاهزيّة للتحوّل وتحسّن بـ 6.21 نقطة مقارنةً بالعام 2014) .

إقليمياً، حلّ المغرب في المرتبة الأولى والمرتبة الـ 56 عالمياً بنتيجة 55.6 (نتيجة 60.7 لأداء نظام الطاقة و48.1 للجاهزيّة للتحوّل، وتحسّن بـ 5.64 نقطة مقارنةً بالعام 2014) متبوعاً من السعوديّة التي إحتلّت المرتبة الـ 57 عالمياً بنتيجة 55.3 (نتيجة 62.0 لأداء نظام الطاقة و45.3 للجاهزيّة للتحوّل وتحسّن بـ 5.33 نقطة مقارنةً بالعام 2014) وقطر التي إحتلّت المرتبة الـ 59 عالمياً بنتيجة 55.0 (نتيجة 58.2 لأداء نظام الطاقة و50.2 للجاهزيّة للتحوّل وتحسّن بـ 2.58 نقطة مقارنةً بالعام 2014).

وقد جاء لبنان في المرتبة 112 عالمياً والـ 12 إقليمياً مسجّلاً نتيجة 45.2 مقسّمة على نتيجة 50.1 لناحية أداء نظام الطاقة و37.9 لناحية الجاهزيّة للتحوّل ومتحسّناً بـ 2.44 نقطة منذ العام 2014. بالتفاصيل، أشار التقرير إلى أنّ لبنان سجّل أداء سلبياً لناحية كثافة الطاقة وتقدّم بطيء (ضمن نسبة أدنى 33 % من البلدان) لناحية كثافة ثاني أوكسيد الكربون وتقدّم متوسّط (بين نسبة الـ 33 % من البلدان ونسبة الـ 67 %) لناحية الحصّة من الكهرباء والقدرة على إنتاج الطاقة المتجدّدة وتقدّم سريع (أعلى من 67 % من البلدان) لناحية ثاني أوكسيد الكربون للفرد الواحد.

أخبار إقتصادية

إقتصاد مصر ينمو بنسبة 4.2 % خلال 2022 - 2023

قال وزير المالية المصري محمد معيط: «إن بلاده سجّلت معدل نمو حقيقي 4.2 %، وفق النتائج المبدئية للحساب الختامي لموازنة العام المالي الماضي، وينتهي العام المالي في آخر يونيو (حزيران) من كل عام».

وأضاف الوزير معيط، خلال عرضه أداء الموازنة في اجتماع لمجلس الوزراء المصري، «أن العجز الكلي بلغ 6.2 % في العام المالي 2022 - 2023، وذلك من نحو 6.1 % خلال العام المالي السابق». وعزا ذلك إلى عوامل عدة منها «إرتفاع أسعار الفائدة، وتغيُّر سعر الصرف والآثار التضخُّمية»، موضحاً أن «الحفاظ على معدل العجز عند 6.2 %، في ظل المتغيّرات الدولية وما ترتب عليها من تدخلات مُلحّة ومستمرة لإحتواء التداعيات السلبية ومدّ شبكات الحماية الإجتماعية، يُشير إلى قدرة الدولة المصرية على الإدارة الرشيدة للمالية العامة؛ من خلال توظيف التكنولوجيا الحديثة في تعزيز حوكمة منظومة الإيرادات والمصروفات، ومن ثم توجيه الإعتمادات المالية إلى المسارات المحددة وفقاً للأولويات الوطنية».

«المركزي المصري»: 88 % فجوة التمويل في أفريقيا لمواجهة تغيُّر المناخ

كشف محافظ البنك المركزي المصري حسن عبد الله، «أنّ نسبة فجوة التمويل في القارة الأفريقية لمواجهة التغيُّر المناخي تصل إلى 88 %. وأوضح عبد الله في كلمة خلال إفتتاح الإجتماعات السنوية لبنك التنمية الأفريقي، في مدينة شرم الشيخ، أنه في العام 2020،

«بلغ حجم التدفقات المالية المحلية والدولية المخصصة لمواجهة تغيُّر المناخ في القارة الأفريقية ما قيمته نحو 30 مليار دولار فقط، وهو ما لا تتجاوز نسبته 12 % من حجم التمويل المطلوب، مما يعكس حجم الفجوة التمويلية التي تواجهها دول القارة في هذا المجال».

... وسدّ عجز الموازنة العامة

وسط جهود الدولة المصرية لسد عجز الموازنة العامة، يتجه البنك المركزي المصري من جديد إلى «أدوات الدين قصيرة الأجل»، وطرح نيابةً عن وزارة المالية «أذون خزانة بقيمة مليار دولار بسعر فائدة قارب الـ5 %». وكشف «المركزي المصري»، أن «أذون الخزانة مقوّمة بالدولار بمدة أجل تُراوح بين 3 أشهر حتى العام (364 يوماً)»، ذاكراً أنه «تلقّى نحو 26 طلباً من بنوك ومؤسسات دولية، بمتوسط فائدة 5 % بقيمة 1.296 مليار دولار، قبل منها 20 طلباً بقيمة 1.066 مليار دولار بمتوسط فائدة 4.9 %». ويشير مراقبون إلى أن «الحكومة المصرية تلجأ إلى أذون الخزانة كأدوات إستدانة بهدف سدّ الفجوة التمويلية وتعزيز الإحتياطي النقدي».

... ويرفع أسعار الفائدة الرئيسية 300 نقطة أساس

أعلن البنك المركزي المصري في بيان، رفع أسعار الفائدة 300 نقطة أساس «لاحتواء الضغوط التضخمية وتحقيق معدلات الفائدة المستهدفة»، وأفاد البنك المركزي «أن لجنة السياسة النقدية التابعة له، حدّدت في إجتماعها سعر الإقراض لليلة واحدة عند 17.25 %، إرتفاعاً من 14.25 %، وسعر الإيداع لليلة واحدة عند 16.25 %، صعوداً من 13.25 %.

التمويل البديل والتكنولوجيا المالية

يعتزم «المركزي المصري» بالتعاون مع الهيئة العامة للرقابة

المالية لإصدار قانون جديد لتنظيم أنشطة التمويل البديل وأنشطة التكنولوجيا المالية المرتبطة بالخدمات المصرفية. وأعلن البنك المركزي في تقرير عن أبرز ملامح القانون، والذي يهدف إلى تنظيم أنشطة التمويل الجماعي القائم على الإقراض وإقراض النظير للنظير وأنشطة الجمعيات الرقمية وأنشطة الادخار الرقمي. ويعكف «المركزي» حالياً على إعداد المسوّدة النهائية من القواعد المنظمة لتقديم خدمات الحوسبة السحابية، ويأتي إصدار هذه القواعد نتيجة التطوُّر المتسارع في مجال التكنولوجيا وزيادة معدّلات إعتماد القطاع المصرفي على التكنولوجيا وما تُسهم به في تحقيق التحوُّل الرقمي.

المدفوعات مع الهند بالجنيه والروبية

أفاد مصدر مسؤول في المركزي المصري، أن الأخير يعمل حالياً مع الهند على تنفيذ مشروع لقبول المدفوعات بين الدولتين بالعملتين المحلية «الجنيه المصري والروبية الهندية»، يُتوقع الإنتهاء منه قريباً. ويهدف المشروع بين مصر والهند بالعملات الوطنية من خلال إستخدام البطاقات الوطنية، إلى تخفيف ضغوط الدولار التي تعانيها مصر بعد خروج 22 مليار دولار إستثمارات أجنبية غير مباشرة في العام الماضي بسبب الحرب الروسية - الأوكرانية.

لماذا تتجه مصر إلى الإرتباط بالروبل الروسي؟

تواترت أحاديث أخيراً حول اعتماد البنك المركزي المصري الروبل الروسي، ضمن قائمة العملات الرئيسية في البنوك المحلية. وتصاعد الكلام بعدما أثنت البرلمانية نورا علي، رئيس لجنة السياحة في مجلس النواب، على القرار. وفي السياق نفسه، جاءت إفادة عضو مجلس إدارة البنك المركزي ورئيس لجنة الخطة والموازنة في مجلس النواب، الدكتور فخري الفقي، كاشفاً «نية مصر» الإتجاه نحو الربط بين نظام «مير» الروسي وبطاقة «ميزة» في نهاية العام الحالي 2023. وقد أوضح فخري أن «الهدف يتلخص في جذب السياحة الروسية إلى مصر، عبر التعامل بالعملة الروسية، ومن ثم تستخدم هذه العملة في عمليات التبادل التجاري بين مصر وروسيا، مما يُحد من الضغط على الدولار».

منح تراخيص البنوك الرقمية في العام المقبل

قال إيهاب نصر، وكيل مساعد محافظ البنك المركزي لنظم الدفع وتكنولوجيا المعلومات: «إن موافقة البنك المركزي على طلبات الحصول على تراخيص إنشاء بنوك رقمية، لن تتم قبل بداية العام 2024 بعد الإنتهاء من بعض الإجراءات المقرّرة وإصدار الهوية الرقمية (التعرف على العميل إلكترونياً) لفتح حساب دون الحاجة للتوقيع على طلب يدوي داخل فرع».

غرفة القاهرة نظّمت دورات تدريبية

نظّمت غرفة القاهرة التجارية من خلال أكاديمية التجار بالتنسيق مع مودرن أكاديمي «الأكاديمية الحديثة لعلوم الكومبيوتر وتكنولوجيا الإدارة»، برامج تدريبية متخصصة عدة في المحاسبة الدفترية والإلكترونية والتصدير والإستيراد والمهارات السلوكية لسوق العمل، وذلك لطلبة مودرن أكاديمي في تدريبهم الصيفي.

ويستهدف برنامج المحاسبة الدفترية والإلكترونية، فهم أسس ومفاهيم ومبادئ المحاسبة المالية بشكل إحترافي. كما تم تنظيم برنامج متخصص في السبل الحديثة لزيادة حجم الصادرات المصرية، والتعريف بالمُصدّر الحديث، وتأهيل جيل جديد من الشباب يدخل السوق التصديرية بآلياته الحديثة، كذلك الإستيراد وسبله الحديثة.

شريف الصياد: صادرات الصناعات الكهربائية حقّقت نمواً

قال المهندس شريف الصياد رئيس المجلس التصديري للصناعات الهندسية في مصر: «إن قطاع الصناعات الكهربائية، أحد أبرز القطاعات الواعدة، إذ شهدت صادرات قطاع الصناعات الكهربائية في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2023، إرتفاعاً بنسبة 47.5 % لتُسجل حوالي 158 مليون دولار، في مقابل 107 ملايين دولار في الفترة نفسها من العام المنصرم، كاشفاً عن إرتفاع صادرات القطاع نفسه بنسبة 8.3 % لتُسجّل 317 مليون دولار في العام 2022 في مقابل 268 مليوناً في العام 2021.

تعزيز الإستثمارات بين الرياض وأنقرة

تُكثّف الرياض وأنقرة تحرُّكاتهما نحو تعزيز الإستثمارات، ونقل صناعة التقنيات الدفاعية والعسكرية؛ إذ وقّعت وزارة الدفاع السعودية مع شركة «بايكار» التركية، مذكرة تفاهم تستحوذ بموجبها الرياض على طائرات مسيَّرة، لرفع جاهزية القوات المسلحة وتعزيز قدرات المملكة. وفي حضور ولي العهد السعودي رئيس مجلس الوزراء، الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز، والرئيس التركي رجب طيب إردوغان، وقّعت الرياض وأنقرة 5 إتفاقيات تعاون في مجالات الإستثمار المباشر والصناعات الدفاعية، والطاقة، والدفاع والإتصالات.

«المركزي السعودي»: العملة الرقمية ستعزز كفاءة المدفوعات عبر الحدود

قال أيمن السياري محافظ البنك المركزي السعودي في جلسة البنية المالية الدولية في إجتماع وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لدول مجموعة العشرين «إن العملة الرقمية للبنوك المركزية (CBDCs) قد تُساهم في تعزيز كفاءة المدفوعات

والمعاملات عبر الحدود»، مشيراً إلى أهمية التعاون الدولي لدراسة إستخداماتها والتحدّيات المتعلقة بها.

قمّة لـ «مستقبل الإستثمار» السعودية

تُنظم «مؤسسة مبادرة مستقبل الاستثمار» السعودية «قمة الأولوية - آسيا» في هونغ كونغ يومي 7 و8 ديسمبر (كانون الأول) 2023؛ لمناقشة أهم الأولويات بالنسبة إلى جميع فئات المجتمع في ما يتعلق بموضوعات تشمل المناخ الإجتماعي والإقتصادي والجيوسياسي الذي يتطور بإستمرار. وتهدف القمّة المعتمدة على البيانات، والتي ستستضيف القادة وصنّاع السياسات والرؤساء التنفيذيين والطلاب والمتطوعين والأكاديميين والمستثمرين وغيرهم، إلى وضع خريطة طريق للتغلُّب على أكبر التحدّيات الملحة التي تواجه العالم.

نظام جديد للدفع والتسوية في إفريقيا

تعمل الدول في إفريقيا على نظام جديد للدفع والتسوية في ما بينها، وذلك في محاولة لتخفيف وطأة ضعف عملاتها وشحّ الدولار في هذا الدول .ويستهدف نظامٌ جديدٌ للدفع والتسويةِ في إفريقيا، تسهيلَ المدفوعاتِ عبر الحدودِ بالعملاتِ الوطنية لتخفيفِ الضغطِ على هذه الدول في توفيرِ الدولار في التجارةِ البينية، حيث إنطلق في نوفمبر (تشرين الثاني) 2021 المُموّل من البنكِ الإفريقي للإستيرادِ والتصدير.

صندوق النقد: إرتفاع الدولار يضرُّ بالأسواق الناشئة

أفاد صندوق النقد الدولي، أن إقتصادات الأسواق الناشئة، تحمّلت وطأة إرتفاع الدولار في العام 2022 لأعلى مستوى له في عقدين، وتضرّرت بسبب تخارج رؤوس الأموال وإرتفاع أسعار الواردات وتشديد الأوضاع المالية. وذكر الصندوق أن بحثاً جديداً في تقريره السنوي عن القطاع الخارجي، أظهر أن إرتفاع الدولار العام الماضي، كان له تأثير على الأسواق الناشئة أكبر منه على الإقتصادات المتقدمة الأصغر لأسباب عدة، من بينها أن أسعار الصرف في المجموعة الأخيرة أكثر مرونة.

العالم يحتاج إلى 3 تريليونات دولار «إضافية» سنوياً من أجل المناخ

أفادت لجنة تابعة لمجموعة العشرين في تقرير، أن هناك حاجة إلى إنفاق مبلغ إضافي يصل إلى نحو ثلاثة تريليونات دولار سنوياً حتى العام 2030، وذلك من أجل الإستثمارات الإضافية في العمل المناخي، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى. وكلفت مجموعة العشرين اللجنة المستقلة، التي يرأسها خبيرا الإقتصاد لورانس سمرز وإن.كيه سينغ، لإقتراح إصلاحات لبنوك التنمية متعدّدة الأطراف مع التركيز على زيادة التمويل لأهداف التنمية المستدامة ومكافحة تغير المناخ وأمور أخرى.

الخزانة الأميركية والإحتياطي الفيدرالي يحظّران 14 مصرفاً عراقياً من التعاملات بالدولار

حظّرت وزارة الخزانة الأميركية والبنك الإحتياطي الفيدرالي في نيويورك، 14 مصرفاً عراقياً من إجراء معاملات بالدولار الأمريكي. جاء ذلك في أعقاب مخاوف من إعادة توجيه العملة الأميركية إلى الأفراد الخاضعين للعقوبات، مما يفيد، ربما إيران. علماً أن العقوبات، التي تتناقض مع الخطوات الأخيرة التي إتخذتها إدارة جو بايدن لتحسين العلاقات مع إيران، هي جزء من محاولة لوقف تدفق عملة الولايات المتحدة إلى إيران وغيرها من الولايات القضائية الخاضعة للعقوبات.

ووفقاً لمسؤولين أميركيين، فإن الإجراءات ترد على الأدلة التي تم الكشف عنها مؤخراً على نشاط غير مشروع إرتكبته المصارف، بما في ذلك الإحتيال وغسيل الأموال. ووفقاً لـ «وول ستريت جورنال»، فقد صرح أحد المسؤولين: «لدينا سبب قوي للإشتباه في أن بعض هذه الأموال المغسولة على الأقل قد ينتهي بها الأمر بالفائدة، إما لمصلحة الأفراد المستهدفين أو الأفراد الذين يمكن إستهدافهم».

ويأتي الحظر، الذي فرضته وزارة الخزانة والإحتياطي الفيدرالي في نيويورك، في إطار حملة شاملة على تحويل العملة الأميركية إلى إيران.

وأعلن «المركزي العراقي» أن الحظر طال مصارف: المستشار الإسلامي للإستثمار والتمويل، والقرطاس الإسلامي للإستثمار والتمويل، والطيف الإسلامي، وإيلاف، وأربيل للإستثمار والتمويل، والبنك الإسلامي الدولي، ومصرف عبر العراق، ومصرف الموصل للتنمية والإستثمار، والراجح، وسومر التجاري، والثقة الدولي الإسلامي، وأور الإسلامي، والعالم الإسلامي للإستثمار والتمويل، وزين العراق الاسلامي للإستثمار والتمويل.

«المركزي العراقي»

من جهة أخرى، قلّل البنك المركزي العراقي، من تأثير العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على بعض المصارف بما يتعلق بعملية تحويل الدولار إلى خارج البلاد، في حين عزا إرتفاع أسعار صرف الدولار مقابل الدينار إلى قيام بعض التجار بالسحب من السوق السوداء.

وأفاد البنك المركزي في بيان، «إنّ منع مصارف عراقية من التعامل بالدولار، جاء على خلفية تدقيق حوالات المصارف للسنة الماضية (2022)، وقبل تطبيق المنصة الإلكترونية، وقبل تشكيل

الحكومة الحالية أيضاً».

وأضاف البيان «أن المصارف المحرومة من التعامل بالدولار، تتمتّع بكامل الحرية في التعامل بالدينار العراقي في مختلف الخدمات ضمن النظام المصرفي العراقي، فضلًا عن حقّها في التعامل الدولي بالعملات الأُخرى غير الدولار»، مشيراً إلى أن «تطبيق المنصة الإلكترونية للتحويل الخارجي يؤمّن سلامة معاملات التحويل ودقّتها من الجوانب كافةً، وفق المعايير والممارسات الدولية، وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ويشيد البنك الفيدرالي الأمريكي ووزارة الخزانة الأميركية والمؤسسات المالية الدولية بهذا النظام، وهو يحظى بعنايتها، مع تنسيق عالٍ من تلك الأطراف، ومع مدقّق دولي معتمد».

وأوضح «أن ما حقّقه البنك المركزي العراقي من توسيع قنوات التحويل والبنوك المراسلة المعتمدة، يجعل عمليات التحويل متاحة ومؤمّنة»، منوهاً بأنّ «عدد المصارف المحلية التي تقوم بذلك قادرة على تغطية طلبات التحويل كافة، مع قدرة البنك المركزي العراقي على تغطيتها بلا قيود أو سقوف، طالما أنّها تنطوي على عمليات مشروعة، علمًا أنّ المصارف الممنوعة من الدولار لا تشكّل طلباتها سوى 8 % من مجموع التحويلات الخارجية».

وعن إرتفاع سعر الدولار أمام الدينار ذكر البيان «أن ما يُعلَن من سعر صرف في السوق يرتكز على الدولار النقدي الذي يمنحه البنك المركزي العراقي، لتغطية طلبات المواطنين للسفر وغيره، وبسبب حاجة المواطن إلى العملة الوطنية يقوم بعض التجّار وغيرهم بسحب الدولار لأغراض التجارة أو غيرها، بعيداً عن المنصة وبعيداً عن سياقات التحويل الأُصولية، ممّا يؤدي إلى رفع سعر الصرف في السوق السوداء، التي هي ليست سوقاً موازية، ما دام مصدر الدولار البنك المركزي وليس من داخل السوق».

إتفاقية بين بنك الإسكان و«بروجرس سوفت» لتوفير خدمات وحلول إدارة النقد والسيولة للأعمال

وقّع بنك الإسكان الأردن إتفاقية مع شركة «بروجرس سوفت» الأردنية الرائدة في مجال البرمجيات والحلول المالية والمدفوعات الرقمية، بهدف توفير أفضل حلول وخدمات إدارة النقد والسيولة الموجهة لخدمة عملاء البنك من قطاع الأعمال والشركات على إختلاف مجالاتها وأحجامها (Corporate Cash Manage-ment)، عبر قنوات البنك الإلكترونية بسهولة وبأعلى درجات الحماية والأمان.

وبموجب الإتفاقية التي وقّعها الرئيس التنفيذي لبنك الإسكان، عمّار الصفدي، والشريك المؤسس والرئيس التنفيذي لـ «بروجرس سوفت»، ميشيل وكيلة، في حضور ممثلين عن كلا الطرفين، ستتولى الشركة مهمة تطوير منظومة الحلول والخدمات التي سيتم إطلاقها لضمان إنسيابية أعمال العملاء، وتحسين الكفاءة والإنتاجية لديهم؛ ومنحهم سهولة الوصول وسرعة تنفيذ المعاملات المصرفية والحوالات المالية في كافة أنواعها في أي وقت ومن أي مكان، مع قدر كبير من التحكم.

وقال الرئيس التنفيذي لبنك الإسكان، عمّار الصفدي: «يُسعدنا التعاون مجدداً مع «بروجرس سوفت» لتطوير الحلول الرقمية التي تُعزز من خدماتنا الإلكترونية التي نقدمها لعملائنا، وهو ما يتماشى مع أهدافنا الرامية لتطوير بيئتنا التقنية بإستمرار لتعزيز الآفاق أمام قطاع الأعمال والشركات الذي تشهد إحتياجاته نمواً متواصلاً، وإنطلاقاً من حرصنا على مواكبة إحتياجات العملاء وتطوير الخدمات الهادفة إلى دعم عمليات البنك التشغيلية بما يضمن النمو والإستدامة».

محافظ سلطة النقد يزور غرفتي تجارة وصناعة شمال وجنوب الخليل

زار محافظ سلطة النقد الفلسطينية الدكتور فراس ملحم على رأس وفد ضم نائبه محمد مناصرة، ومحمود الشوا مدير عام بنك فلسطين، وجونرف نسناس المدير الإقليمي لبنك القاهرة عمان، وعدداً من التنفيذيين من البنوك، غرفتي تجارة وصناعة شمال وجنوب الخليل.

وكان في إستقبالهم في مقر غرفة شمال الخليل، رئيس الغرفة محمود علان وعدد من أعضاء الغرفة، مؤكدين «أهمية هذه الزيارة في مناقشة القضايا ذات العلاقة بالقطاع الخاص وتطوير العلاقة مع القطاع المصرفي».

وقدم رئيس الغرفة نبذة عن الوضع الإقتصادي في المنطقة وعن الخدمات المصرفية وتوزيع البنوك في شمال الخليل، داعياً إلى مراعاة تقديم الخدمة بما يتلاءم مع التوزيع الجغرافي للمنطقة، كذلك تحدث عن الأنظمة العالمية الحديثة في إدارة العمليات المصرفية والمالية والتي تتجه نحو الرقمنة والأتمتة الإلكترونية داعياً إلى تطبيق هذه الأنظمة بما يتناسب مع الظروف الإستثنائية التي يعيشها الشعب الفلسطيني تحت الإحتلال في ظل عدم وجود عملة وطنية.